

Distr.: Limited
25 January 2011
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الخمسون

فيينا، ٢٨ آذار/مارس - ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية
والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
فيما يتعلق بقانون الفضاء

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢مقدّمة.....	أولاً -
٢الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.....	ثانياً -
٢المركز الأوروبي لقانون الفضاء.....	
٧المعهد الدولي لقانون الفضاء.....	
١٨رابطة القانون الدولي.....	

*.A/AC.105/C.2/L.280



أولاً - مقدمة

أعدت الأمانة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات التي وردت من منظمات دولية حتى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المركز الأوروبي لقانون الفضاء

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١]

ألف - معلومات خلفية

أنشئ المركز الأوروبي لقانون الفضاء في عام ١٩٨٩، بمبادرة من وكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا) وبرعايتها، وبدعم من عدد من الرواد في هذا الميدان. ويؤدّي المركز وظائفه بمقتضى ميثاق، جرى تعديله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يحدّد المهام المسندة إليه وهيكله وأهدافه المنشودة. ويرأس المركز حالياً سيرجيو ماركيزيو من جامعة ساينزا (روما).

ويتمثّل الهدف الرئيسي للمركز في إيجاد تفاهم بشأن الإطار القانوني للأنشطة الفضائية وتوسيع دائرة هذا التفاهم في أوروبا وخارجها. وأداته الرئيسيتان لبلوغ ذلك الهدف هما تبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة المهتمين وتحسين وتشجيع تعليم قانون الفضاء.

هيكل مؤسسي مرن ومنفتح

يجمع المركز لفيماً من المهنيين والقانونيين والأكاديميين والطلاب، ويشجّع على تبادل المعارف فيما بين ذوي الاختصاصات العلمية المختلفة. وتعقد الجمعية العامة للمركز، المفتوح باهما لجميع الأعضاء، اجتماعاً كل ثلاث سنوات، وتنتخب مجلس المركز على نحو يكفل تمثيلاً منصفاً لمختلف الجهات المهنية صاحبة المصلحة ومختلف المناطق الجغرافية. أمّا الأمانة التنفيذية فهي مسؤولة عن إدارة أنشطة المركز ونموها.

الإدارة

تنتخب الجمعية العامة للمركز، التي تعقد كل ثلاث سنوات، أعضاء مجلسه المسؤول عن إدارته لفترة ثلاث سنوات. ويتمتع أعضاء المجلس بيزاد معرفي وخبرات بارزة في

مجال قانون الفضاء، وهم ملتزمون بالعمل بنشاط على تعزيز المركز على الصعيدين الوطني والدولي.

العضوية والشبكة

عضوية المركز، المفتوحة للأشخاص الطبيعيين أو الهيئات الاعتبارية من الدول الأعضاء في الإيسا أو الدول المنتسبة إليها، هي شرط أساسي للتصويت في الجمعية العامة وتلقّى منشورات المركز، من قبيل رسالته الإعلامية ووقائع الدورة الصيفية.

جهات الاتصال الوطنية

بغية تيسير الاتصال بالأعضاء ونشر المعلومات وتنظيم الأنشطة، دأب المركز الأوروبي لقانون الفضاء على تشجيع تعيين جهات اتصال وطنية لتكون بمثابة حلقة اتصال بينه وبين أعضائه. وقد أنشئت بالفعل جهات اتصال في ١٢ دولة من الدول الأعضاء في الإيسا. ويسعى المركز إلى زيادة عدد جهات الاتصال الوطنية الجديدة في الدول الأعضاء في الإيسا مثل هنغاريا.

باء- موجز الأنشطة الماضية

الدورة الصيفية عن قانون الفضاء والسياسة الفضائية

نظّم المركز الأوروبي لقانون الفضاء وجامعة خاين في إسبانيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الدورة الصيفية التاسعة عشرة للمركز عن قانون الفضاء والسياسة الفضائية. وحضر الدورة ٣٨ طالباً من ١٥ بلداً من مختلف أنحاء العالم. وحضر الطلاب محاضرات في قانون الفضاء والمسائل المتعلقة بالسياسة الفضائية ألقاها متكلمون إمّا من الأكاديميين أو الممارسين المتخصصين في مجال الفضاء، كما نجحوا في معالجة دراسة حالة بعنوان: "التطبيقات الساتلية لفائدة التعاون الأوروبي-المتوسطي".

مسابقة مانفرد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء

عُقدت الجولة الأوروبية لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء في كلية القانون التابعة لجامعة جيور، هنغاريا، في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد سُجّلت فيها تسعة أفرقة، وكان هناك ٢١ مشاركاً من عدة جامعات أوروبية.

وقام الطلاب بتسوية نزاع افتراضي عنوانه "قضية متعلقة بالسياحة دون المدارية وتعريف الفضاء الخارجي والمسؤولية" يسعى إلى استكشاف اعتبارات القانون الدولي والمعاهدات المختلفة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفازت في الجولة الأوروبية جامعة كولونيا، ألمانيا، ومثلت هذه الجامعة أوروبا في الدور النهائي العالمي للمسابقة الذي جرى خلال المؤتمر الحادي والستين للملاحة الفضائية، المعقود في براغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفازت جامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية) بالنهائي الذي تولى التحكيم فيه ثلاثة قضاة أعضاء في محكمة العدل الدولية.

الحلقات الدراسية والمؤتمرات والتعاون الدولي

نظّم المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، في آذار/مارس ٢٠١٠، ندوة خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتولّت تنسيق الحدث تانيا ماسون-زوان، من المعهد، وسيرجيو ماركيزيو، رئيس المركز.

وتضمّنت الندوة تقارير من مؤسسات وطنية ودولية معنية بقانون الفضاء حول موضوع "تشريعات الفضاء الوطنية - استحداث محركات قانونية من أجل نمو الأنشطة الفضائية". (ويمكن الاطلاع على العروض الإيضاحية والتفاصيل في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي www.oosa.unvienna.org/oosa/en/COPUOS/Legal/2010/symposium.html).

المنتدى السنوي للأخصائيين الممارسين

عُقد منتدى الأخصائيين الممارسين في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ في المقرّ الرئيسي لوكالة الفضاء الأوروبية في باريس، وركّز على موضوع "غاليليو: المسائل القانونية الراهنة". وحقّق المنتدى نجاحاً كبيراً وحضره عدد غفير من المشاركين.

حلقة العمل الدولية بشأن قانون الفضاء والتطبيقات الفضائية

عُقدت حلقة العمل الدولية الرابعة بشأن قانون الفضاء والتطبيقات الفضائية في الرباط يومي ٣ و٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وشارك في حلقة العمل أكثر من ٥٠ طالبا ومهنيًا محليًا.

ونظّم حلقة العمل المركز الإقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي والمركز الأوروبي لقانون الفضاء.

الوثائق والمنشورات

(أ) قاعدة البيانات القانونية

جرى في الآونة الأخيرة تحديث قاعدة البيانات القانونية التابعة للمركز الأوروبي لقانون الفضاء بمواضيع جديدة. ويهدف موقع قاعدة البيانات الشبكي أيضاً إلى ترويج الأعمال التي تضطلع بها جهات الاتصال الوطنية التابعة للمركز ومعاهد قانون الفضاء والجامعات ومراكز البحوث ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وغيرها من المنظمات، وكذلك وكالات الفضاء الوطنية، بغية إقامة شبكة تضم جميع المؤسسات والمراكز التعليمية ومرافق البحث العاملة في مجال قانون الفضاء.

(ب) تدريس قانون الفضاء في أوروبا

الكتيبُ المعنون "تدريس قانون الفضاء في أوروبا" هو مبادرة من المركز الأوروبي لقانون الفضاء، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٩١، ثم نُقِّحت في عام ١٩٩٣. ويتضمّن الكتيب قائمةً بالمؤسسات والجامعات والمراكز التعليمية التي تقوم بتدريس قانون الفضاء على الصعيد الأوروبي، وهو يقدم أيضاً معلومات تفصيلية عن هيئات التدريس والمقررات الدراسية والرسوم الدراسية ومدة الدورات الدراسية المختلفة، بالإضافة إلى صور إيضاحية للمؤسسات المذكورة. وسوف تُنشر الطبعة الخامسة في حزيران/يونيه ٢٠١١.

(ج) الرسالة الإعلامية

تتضمّن الرسالة الإعلامية الصادرة عن المركز الأوروبي لقانون الفضاء مقالات عن مسائل قانونية ومواضيع رئيسية أخرى محل اهتمام الأوساط الفضائية. وجميع الرسائل الإعلامية متاحة في الموقع الشبكي للمركز. وستُنشر الرسالة المقبلة في آذار/مارس ٢٠١١.

جيم - الأحداث والمشاريع الرئيسية المخططة لعام ٢٠١١

اجتماعات المجلس

عُقد الاجتماع الأخير لمجلس المركز الأوروبي لقانون الفضاء في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وسيُعقد الاجتماع المقبل في مقر وكالة الفضاء الأوروبية في باريس في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

المنتدى السنوي للأخصائيين الممارسين

سوف تُعقد الدورةُ المقبلة لمنتدى الأخصائيين الممارسين في المقرّ الرئيسي لوكالة الفضاء الأوروبية في باريس في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، وسوف تُركّز على موضوع "إضفاء الصفة التجارية على الرحلات البشرية إلى الفضاء".

ندوة قانون الفضاء

من المقرّر عقدُ الندوةِ المقبلة المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء بشأن قانون الفضاء في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١، خلال الدورة الخمسين للجنة الفرعية القانونية، وسوف يكون عنوانها "نظرة جديدة على تعيين حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي".

مسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء

سُتُعدّ الجولَةُ الأوروبية لمسابقة مانفريد لاكس التاسعة عشرة للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء في كلية القانون التابعة لجامعة سانت بطرسبرغ الحكومية، الاتحاد الروسي، في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ويمكن الاطلاعُ على "القضية المتعلقة بالتلوث البيئي والتدخل الضار في مجال الأنشطة الفضائية" في الموقع الشبكي للمركز الأوروبي لقانون الفضاء (www.esa.int/SPECIALS/ECSL). وستُعدّ الجولاتُ العالمية نصف النهائية والنهائية للمسابقة المذكورة في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، خلال المؤتمر الثاني والستين للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية.

الدورة الصيفية عن قانون الفضاء والسياسة الفضائية

سيُعدّ المركزُ الأوروبي لقانون الفضاء دورته الصيفية العشرين عن قانون الفضاء والسياسة الفضائية في مالطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولم يُحدّد بعد موعدها على وجه الدقة.

المعهد الدولي لقانون الفضاء

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١]

ألف - مقدمة

فيما يلي معلوماتٌ حول التطوّرات المتعلقة بالمعهد الدولي لقانون الفضاء والأنشطة التي اضطلع بها خلال عام ٢٠١٠.

المعهد الدولي لقانون الفضاء (المعهد)، الذي تأسّس في عام ١٩٦٠، هو منظمة غير حكومية مستقلة مهمتها تعزيز تطوير قانون الفضاء في شراكة مع المؤسسات الدولية والوطنية المختلفة. وأعضاء المعهد هم أفراد ومؤسسات من أكثر من ٤٠ بلداً انتخبوا على أساس مساهماتهم في مجال قانون الفضاء أو العلوم الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالأنشطة الفضائية.

ويعقد المعهدُ حلقاته الدراسية السنوية عن المسائل الجارية في مجال قانون الفضاء، وذلك أثناء المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية. وخلال الحلقات الدراسية السنوية، يسعى المعهد إلى معالجة المواضيع التي تثير اهتماماً حقيقياً لدى جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء. وينظّم المعهد أيضاً موائد مستديرة علمية وقانونية سنوية مع الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، عُقدت الخامسة والعشرون منها في عام ٢٠١٠.

والمعهدُ مراقبٌ دائمٌ لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهو يُمثّل في دورات اللجنة حيث يقدّم تقريراً عن أنشطة المعهد كل عام. وينظّم المعهد والمركز الأوروبي لقانون الفضاء كذلك ندوةً سنويةً من أجل مندوبي اللجنة. ومنذ عام ٢٠٠١، نظّم المعهد مؤتمرات بشأن قانون الفضاء في العديد من البلدان، بما فيها تايلند وسنغافورة والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وينظّم المعهد أيضاً ندوةً إيلين م. غالووي السنوية بشأن "القضايا الحاسمة في قانون الفضاء" في واشنطن العاصمة منذ عام ٢٠٠٦. وينشر المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية أعمال المعهد كل عام. ويصدر المعهد بيانات يُسترشد بها في النقاش بشأن المسائل الأكثر إلحاحاً في مجال قانون الفضاء.

وينظّم المعهد، منذ عام ١٩٩٠، مسابقة مانفريد لأكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء. وتستند المسابقة إلى قضية افتراضية في مجال قانون الفضاء يكتبها أعضاء في المعهد وأفرقة طلابية من مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتُعقد مسابقات تمهيدية كل ربيع في المناطق المختلفة. ثم يتسابق الفائزون الإقليميون في النهائيات

العالمية التي تُعقد كل عام في المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية ويصدر الأحكام بشأنها قضاة أعضاء في محكمة العدل الدولية.

باء- معلومات عامة

١- الاحتفالات بالذكرى الخمسين

احتفل المعهد، في عام ٢٠١٠، بالذكرى الخمسين لتأسيسه. وتضمن الاحتفال الأحداث المختلفة التالية:

(أ) انعقاد الندوة الأولى المشتركة بين المعهد والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية بشأن قانون الفضاء والسياسة الفضائية في أيار/مايو ٢٠١٠، وإعادة نشر كتاب صدر لأول مرة عام ١٩٧٢ من تأليف مانفريد لأكس، الرئيس الأسبق للمعهد (*The Law of Outer Space: An Experience in Contemporary Law-making*) [قانون الفضاء الخارجي: تجربة في التشريع المعاصر] في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

(ب) الاحتفال بالذكرى الخمسين ومعرض ملصقات الباحثين الشباب في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (بدعم من الإيسا)؛

(ج) نشر كتاب يتضمن ورقات الباحثين الشباب (يصدر لاحقاً، ٢٠١١)؛

(د) "تاريخ الموائد المستديرة المشتركة بين الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والمعهد الدولي لقانون الفضاء"، منشور بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للموائد المستديرة، بالتعاون مع الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية (يصدر لاحقاً)؛

(هـ) إصدار الكتاب المعنون "Some Pioneers of Space Law" [بعض رواد قانون الفضاء] (مخطط له)؛

(و) حفل استقبال في براغ، بدعم من الإيسا.

٢- الانتخابات

خلال الجمعية العامة للمعهد التي عُقدت في براغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعيد انتخاب ستة مديرين ومسؤولين، وهم: تانيا ماسون-زوان (رئيس)، وكورين يورغنسون (أمينة تنفيذية)، ورام جاخو (كندا)، وفرانسيس ليال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا)

الشمالية)، وسيرجيو ماركيزيو (إيطاليا)، وكاي-أوفي شروغل (ألمانيا). وانتُخب ستيفن فريلاندر (أستراليا) للمرة الأولى. وفي عام ٢٠١٠، انتُخب ٢٢ شخصاً لعضوية المعهد.

٣- جوائز المعهد الدولي لقانون الفضاء

قدّم المعهد عدّة جوائز لأعضاء بارزين في أوساط قانون الفضاء وذلك أثناء حفل العشاء السنوي للمعهد الذي أقيم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحصل فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية) على جائزة المعهد للإنجاز على مدى العمر نظراً لمشواره الطويل والمرموق في مجال قانون الفضاء شاغلاً مناصب منها رئيس أمانة مكتب شؤون الفضاء الخارجي ورئيس اللجنة الفرعية القانونية والمستشار العام للاتحاد الدولي للملاحة الجوية والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية. وعلاوة على ذلك، فقد درّس فلاديمير كوبال قانون الفضاء لسنوات طويلة، أولاً في جامعة تشارلز براغ ثم بعد ذلك في جامعة بلزن. وهو يشغل أيضاً منذ مدة طويلة منصب مدير ونائب رئيس المعهد الدولي لقانون الفضاء وله العديد من المؤلفات بشأن الكثير من مسائل قانون الفضاء.

وُمنحت سيلفيا أوسينا (الولايات المتحدة) جائزة الخدمة المميّزة لمساهماتها الكثيرة في عمل المعهد، والتي منها تقارير *Highlights in Space* التي ينشرها مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء. وهي أيضاً عضو في مجلس إدارة المعهد وكاتبة معروفة للعديد من المقالات في هذا المجال. ونال جون-ميشال كونتان (فرنسا) شهادة التقدير. وهو يشغل منصب الأمين العام للأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية وساهم، بصفته تلك، مساهمة كبيرة في التعاون الناجح بين الأكاديمية والمعهد، وخصوصاً على صعيد الموائد المستديرة العلمية والقانونية المشتركة بين المؤسستين منذ سبعينيات القرن الماضي، وكذلك من خلال العديد من المؤتمرات المشتركة بينهما وتشجيع إبداء التعليقات القانونية في اجتماعات الأكاديمية المناسبة. وقد قام كذلك بتوجيه ودعم منح صفة مراقب دائم من قبل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وُمنح فيليب دي مان من جامعة لوفان (بلجيكا) جائزة ديديريكس-فيرشور لأفضل ورقة بحث من بحوث المؤلفين الشباب في حلقة المعهد الدراسية على ورقته المعنونة "الاستغلال التجاري للفضاء الخارجي والأجرام السماوية - حل عملي لتحدي الموارد الطبيعية".

٤ - اللجان

بُغية تعزيز مشاركة أعضاء المعهد وأعضاء مجلس إدارته، استهلّت الأمانة التنفيذية عملية استعراض اللجان الحالية واستحداث لجان جديدة. أمّا اللجان الحالية، فهي التالية: لجنة العضوية ولجنة الجوائز ولجنة جائزة ديديريكس-فيرشور ولجنة المحاكمة الصورية ولجنة النشر ولجنة الرعاية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بأبرز التطورات في الفضاء ولجنة مراجعة الحسابات وإدارة الدراسات واللجنة الدائمة المعنية بحالة معاهدات الفضاء ولجنة الترشيح.

وعلاوة على ذلك، استُحدثت عدة لجان برنامجية، وهي: لجنة برنامج ندوات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنة برنامج ندوات إيلين م. غالويي ولجنة برنامج الندوات المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية بشأن قانون الفضاء والسياسة الفضائية.

٥ - الاجتماعات المعنية بالاستراتيجية

كانت السنة التي احتفل فيها المعهد بعيده الخمسين الوقت المناسب لكي يعقد مجلس المعهد اجتماعاً حول الاستراتيجية دعت إليه الأمانة التنفيذية حتى يتسنى لقادة المعهد تناول الأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل وكذلك عرض رؤيتهم بشأن المعهد. ورُكّز اجتماع الاستراتيجية الأول، الذي عُقد في ٢٥ آذار/مارس، على تحليل أوجه القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية. وعُقد اجتماع استراتيجية للمتابعة في براغ لصياغة المبادرات من أجل الاستفادة من أوجه قوة المعهد والفرص المتاحة له والتصدي لأوجه ضعفه والمخاطر التي تهدده.

٦ - العلاقات المؤسسية

يحتفظ المعهد بعلاقات وثيقة مع منظمات مختلفة، بما فيها لجنة أبحاث الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء والمعهد الأوروبي لسياسات الفضاء والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية ورابطة القانون الدولي ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٧ - الموقع الشبكي والعلاقات العامة

وُسِّع نطاق الموقع الشبكي للمعهد لكي يتضمّن قاعدة بيانات للأعضاء يمكنهم فيها التحقق من بياناتهم الشخصية وتصحيحها والتسجيل لأحداث المعهد. وقد أُطلقت الأداة

الجديدة قبل الندوة الثالثة والخمسين للمعهد مباشرة، ويُنتظر أن تسهّل إدارة الأحداث وتوفير قاعدة بيانات محدّثة.

وأضيفت السير الذاتية لأعضاء المجلس وصورهم الشخصية في الموقع الشبكي، كما بُثت معلومات محدّثة حول التطورات ذات الصلة بقانون الفضاء أو أنشطة المعهد ضمن قسم الأخبار. واستُحدثت صفحةً شبكية جديدة لمسابقة مانفريد لأكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء في موقع المعهد مقترنة بعنوانين البريد الإلكتروني الخاصة بالمسابقة. ووُزّع العديد من البيانات الصحفية، ويجري العمل على إصدار كتيب جديد.

جيم - الأنشطة في عام ٢٠١٠

١ - اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، وخلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، نظّم المعهد، بالاشتراك مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء، بناءً على طلب اللجنة الفرعية المذكورة، ندوة لصالح أعضاء اللجنة الفرعية حول موضوع "تشريعات الفضاء الوطنية - استحداث محركات قانونية من أجل نمو الأنشطة الفضائية". وقام بتنسيق الأعمال المتعلقة بالندوة عضو المجلس كي-أوي شروغل، والأمانة التنفيذية للمعهد، كورين يورغينسون. وترأست الندوة رئيسة المعهد، تانيا ماسون-زوان، وعضو المجلس ورئيس المركز الأوروبي لقانون الفضاء، سيرجيو ماركيزيو. (يمكن الاطلاع على برنامج الندوة وعلى العروض الإيضاحية التي قدّمت خلالها باستخدام الرابط المخصّص لذلك في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي (www.unoosa.org/oosa/COPUOS/Legal/2010/symposium.html)).

ومثّل المعهد بعدّة من أعضائه في الوفد الموفد للجنة الفرعية القانونية في دورتها التاسعة والأربعين وفي الوفد الموفد للدورة الثالثة والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المعقودتين كليهما في عام ٢٠١٠.

٢ - المؤتمر المعني بالمسائل القانونية الجارية فيما يتعلق بالرصد الساتلي للأرض

استضاف المعهد، بالاشتراك مع الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بُعد والمعهد الأوروبي لسياسات الفضاء والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، المؤتمر المعني

بالمسائل القانونية الجارية فيما يتعلق بالرصد الساتلي للأرض، المعقود في فيينا في ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وركّز البرنامج على بيانات رصد الأرض، وتضمّن عدة متكلمين ومناقشين مثل كي-أوي شروغل وفرنس فون دير دونك وزملاء من الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية ورئيس المعهد وممثلين من الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بُعد. وتركّز النقاش على مسألتين رئيسيتين، وهما: حرمة الحياة الخاصة؛ وبيانات رصد الأرض من أجل رصد تنفيذ المعاهدات. وقد نشر المعهد الأوروبي لسياسات الفضاء تقريرا تفصيليا عن الحدث.

٣- ندوة حول قانون الفضاء والسياسات الفضائية

عقد المعهد والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، في شراكة مع مؤسسة العالم الآمن وشركة Arianespace والمعهد الأوروبي لسياسات الفضاء، الندوة حول قانون الفضاء والسياسات الفضائية، في واشنطن العاصمة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، لاستهلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لكل من المعهد والأكاديمية. وتدارست الندوة نطاق اللوائح التنظيمية الفضائية وتأثيرها على الأنشطة المضطلع بها دوليا وعلى مستوى الولايات المتحدة في المجالات المدنية والتجارية والحكومية. وقد نُشر تقرير بهذا الشأن في مجلة *Space Policy*، وهو متاح في الموقع الشبكي للمعهد (www.iislweb.org).

٤- المؤتمر العالمي المعني بالقمر

عُقد المؤتمر العالمي المعني بالقمر الذي نظّمه الاتحاد الدولي للملاحة الجوية في بيجين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠. وساعد المعهد في اختيار الخلاصات من أجل الجلسة القانونية التي ترأسها رئيسه.

٥- الحلقة الدراسية المعنية بقانون الفضاء الخارجي

عُقدت الحلقة الدراسية الثالثة والخمسون للمعهد بشأن قانون الفضاء الخارجي في براغ، في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتلقّى المعهد نحو ٩٠ خلاصة وما يزيد على ٣٠ خلاصة في جلسة الباحثين الشباب، عُرض بعضها كملصقات. وسوف تُنشر الورقات التي تمخّضت عنها هذه الجلسة في منشور مستقل. وتناولت الندوة المواضيع التالية: (أ) محاضرة نانداسيري جاسينتوليانا الافتتاحية حول قانون الفضاء والجلسة الأولى للباحثين الشباب؛ (ب) ثلاثون عاما منذ إبرام الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على

سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى: الآفاق؛ (ج) الجوانب القانونية لأمن الفضاء؛ (د) الحالة الراهنة لسيادة القانون فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية؛ (هـ) التطورات التي شهدتها قانون الفضاء مؤخراً.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت المائدةُ المستديرة العلمية والقانونية الخامسة والعشرون عن موضوع "تقييم الرحلات الفضائية البشرية التجارية". كما نظّم المعهد جلسة مشتركة مع الاتحاد الدولي للملاحة الجوية عن موضوع "الإطار القانوني للبعثات الفضائية البشرية التعاونية". وأقيم حفلُ العشاء السنوي للمعهد تكريماً للأعضاء والضيوف المدعوين في أعقاب مسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء، وذلك بمطعم نا سييلتسي في بلزن، الجمهورية التشيكية.

٦- مسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء

عُقدت الدورة التاسعة عشرة لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء خلال الحلقة الدراسية الثالثة والخمسين للمعهد. وقام بيتر فان فينيما بكتابة "القضية المتعلقة بالسياحة دون المدارية وتعريف الفضاء الخارجي والمسؤولية (قضية آسيرانتيا ضد ريوبليكا)". وعُقدت جولات تمهيدية على المستوى الإقليمي في أوروبا (٩ أفرقة) وفي أمريكا الشمالية (١٠ أفرقة) وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٩ فريقاً).

وأصدرت الأحكام بشأن الجولات النهائية هيئة قضاة مكونة من ثلاثة أعضاء من محكمة العدل الدولية، هم: عبدول كوروما وبيتر تومكا وليونيد سكوتنيكوف.

وفازت بالجولة النهائية جامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة) وتلتها جامعة سنغافورة الوطنية (سنغافورة) فيما احتلت جامعة كولونيا (ألمانيا) المركز الثالث.

وكانت المنظمات التي قدّمت الدعم إلى نهائيات المسابقات العالمية هي: جامعة تشارلز في براغ والمركز الأوروبي لقانون الفضاء/وكالة الفضاء الأوروبية والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي ومؤسسة العالم الآمن ودار مارتينوس نيهوف للنشر والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية وشركة الخطوط الجوية التشيكية ومكتب Kocián Šolc Balaštik للمحاماة.

وكانت المنظمات التي قدّمت الدعم للفائزين في الجولات الإقليمية الثلاث مما مكّن الطلاب من الحضور إلى مؤتمر الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية للتنافس في النهائيات العالمية هي: المركز الأوروبي لقانون الفضاء/وكالة الفضاء الأوروبية والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي ومؤسسة العالم الآمن. ومن حسن الحظ أن المعهد يستفيد من دعم تلك

المنظمات المستمر الذي مكّن طلابا كثيرين من المشاركة، على مدى سنوات طويلة، في هذه المسابقة الفريدة، والوحيدة من نوعها التي يحكم فيها قضاة لا يزالون يمارسون عملهم في محكمة العدل الدولية.

٧- ندوة إيلين م. غالوي بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء

تولّى تنظيم ندوة إيلين م. غالوي الخامسة بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء المركز الوطني للاستشعار عن بُعد وقانون الجو والفضاء التابع لجامعة ميسيسيبي والمعهد الدولي لقانون الفضاء، وقد عُقدت الندوة في نادي كوزموس بواشنطن العاصمة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان عنوان الندوة "المادة التاسعة من معاهدة الفضاء الخارجي والأغراض السلمية: القضايا والتنفيذ". وشارك في هذا الحدث محامون وعلماء وممثلون لوكالات الفضاء وقطاع الصناعة. وسُنشر بعض الورقات التي قُدّمت في الندوة ضمن وقائع المعهد. وستُعقد ندوة إيلين م. غالوي المقبلة بشأن القضايا الحاسمة في قانون الفضاء في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

دال- الأنشطة في عام ٢٠١١

١- ندوة للجنة الفرعية القانونية

سينظّم المعهد والمركز الأوروبي لقانون الفضاء ندوة تحت عنوان "نظرة جديدة إلى تعيين حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي". وستُعقد هذه الندوة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١.

٢- مؤتمر قانون الفضاء

سينظّم المعهد والجمعية الإندونيسية للقانون الدولي، في جاكرتا يومي ١ و٢ حزيران/يونيه، مؤتمر قانون الفضاء، بالتزامن مع جولة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء.

٣- الحلقة الدراسية المعنية بقانون الفضاء الخارجي

ستُعقد حلقة المعهد الدراسية الرابعة والخمسون المعنية بقانون الفضاء الخارجي في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وستناقش الحلقة الدراسية في جلساتها المواضيع التالية:

(أ) محاضرة نانداسيري جاستوليانا الافتتاحية عن قانون الفضاء والجلسة الأولى المخصصة للباحثين الشباب. في الجزء الأول من الجلسة، سيدعو المعهد متكلماً بارزاً ليحدث أعضاء وغيرهم من المشاركين في الندوة عن إحدى المسائل المواضيعية التي تستأثر باهتمام واسع النطاق. وسيُخصص الجزء الثاني من الجلسة لمحامي المستقبل في مجال الفضاء، ويُدعى باحثون شباب (تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة) إلى تقديم ورقة بعنوان "قانون الفضاء: تحديات المستقبل والحلول الممكنة" أو عن موضوع آخر يُتفق عليه مع المعهد؛

(ب) الجوانب القانونية للرحلات الفضائية البشرية التجارية. يبدو من المحتمل أن تنطلق قريباً أولى الرحلات الفضائية دون المدارية للسياحة بالمعنى الحقيقي، حيث سيوفرها على الأرجح مشغّلون متنوعون في عدد من الأماكن حول العالم خلال سنوات قليلة. وستتناول هذه الجلسة المسائل القانونية والتنظيمية للرحلات الفضائية التجارية، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني. ويمكن أن تشمل تلك القضايا المسؤولية ومتطلبات التصديق والسلامة، إلى جانب المسائل المتعلقة بخدمات الرحلات الفضائية التي قد يشرع المشغّلون الخاصون في توفيرها للجمهور؛

(ج) أفريقيا: قانون الفضاء والتطبيقات الفضائية - في الماضي والحاضر والمستقبل. إنّ أفريقيا قارة ناشئة في مجال ريادة الفضاء. وستتناول هذه الجلسة أنشطة أفريقيا الماضية والحاضرة في مجال الاستشعار عن بُعد والاتصالات ونظم الإطلاق وتحديد المواقع العالمية/النظم العالمية لسواتل الملاحية والقانون واللوائح المتعلقة بتلك الأنشطة. ومن بين تلك الأنشطة: الاستشعار عن بُعد في المغرب ونيجيريا، وعمليات إطلاق في الجزائر وكينيا وجنوب أفريقيا، والاتصالات عبر القارة. كما سيتم في هذه الجلسة أيضاً استشراف المستقبل والنظر في دور قانون الفضاء في البلدان النامية؛

(د) الجوانب البيئية لقانون الفضاء والأنشطة الفضائية. من المعروف أنّ النظام القانوني الدولي للأنشطة الفضائية ظهر إلى النور قبل البدء في وضع القانون البيئي الدولي. وبالتالي، يبدو من المفيد أن يؤخذ قانون الفضاء الدولي القائم في الاعتبار فيما يتعلق بالحماية البيئية للفضاء وكذلك الأنشطة الفضائية. وتهدف هذه الجلسة إلى دراسة القانون الساري فيما يتعلق بالحماية البيئية للأنشطة الفضائية وطرح مقترحات بشأن القانون المنشود مع مراعاة التفاعل بين قانون الفضاء والقانون الدولي العام؛

(هـ) التطوّرات التي شهدتها قانون الفضاء مؤخراً. ستركّز ورقات البحث المقدّمة في هذه الجلسة على التطوّرات التي طرأت على قانون الفضاء منذ آذار/مارس ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الورقات مدعوّة إلى معالجة مسألتين خاصتين، هما: الجوانب القانونية للنظم العالمية لسواتل الملاحه؛ والمادتان ٦ و٧ من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى؛

(و) ستُعقد مائدة مستديرة علمية وقانونية في كيب تاون حول موضوع "معالجة بيئة الحطام الفضائي"، وستُجسّد نتائج الدراسة الكونية المكتملة للأكاديمية الدولية للملاحه الفضائية.

٤- مسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء

استُحدث موقع شبكي جديد لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء (www.iislweb.org/lachsmoot). وعنوان الموقع الشبكي السابق ومحتواه الحالي لم يعودا خاضعين لإدارة المعهد أو مرتبطين به.

وقد عُيّن رئيسان متشاركان جديداً للجنة المحاكمة الصورية ومنظّم إقليمياً جديد للمسابقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن الاطلاع على تفاصيلهم في الموقع الشبكي.

وستُقام الجولات نصف النهائية والنهائية الخاصة بالدورة العشرين لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمة الصورية في مجال قانون الفضاء خلال الحلقة الدراسية الرابعة والخمسين للمعهد، التي ستُعقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وسيُدعى ثلاثة قضاة من محكمة العدل الدولية لتحكيم الجولات النهائية. وستُقام الجولات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومن المزمع تنظيم جولة أفريقية تمهيدية قبل الحلقة الدراسية بغية استضافة جولة أفريقية جديدة اعتباراً من عام ٢٠١٢.

كذلك، فقد دُعيت جامعات من كولومبيا وربما بعض البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية إلى المشاركة في جولة أمريكا اللاتينية بغية استضافة جولة جديدة لأمريكا اللاتينية في المستقبل.

وستُقام جولة آسيا والمحيط الهادئ في جاكرتا لأول مرة، بالتعاون مع الجمعية الإندونيسية للقانون الدولي. وبالتزامن مع هذه الدورة، سوف يُعقد مؤتمر بشأن قانون الفضاء في جاكرتا أيضاً يومي ٢ و٣ حزيران/يونيه وتستضيفه جامعة بيليتا هارابان.

هاء- المنشورات

نشر المعهد الأمريكي للملاحة الجوية والفضائية وقائع الحلقة الدراسية الحادية والخمسين بشأن قانون الفضاء الخارجي، التي عُقدت في دايجيون، جمهورية كوريا. وسينشر المعهد أعمال الحلقة الدراسية الثانية والخمسين بشأن قانون الفضاء الخارجي المعقودة في براغ. وأعدّ أندريه تيرينخوف، كما جرت العادة، تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحالة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي، الذي سُنشر في وقائع المعهد. ويعمل المعهد حالياً على إعداد كتاب بعنوان "Pioneers of Space Law" [رواد قانون الفضاء].

وأعاد المعهد، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه، طبع الكتاب الذي كان مانفريد لاكس قد أصدره في عام ١٩٧٢ بعنوان (*The Law of Outer Space: An Experience in Contemporary Law-making*) [قانون الفضاء الخارجي: تجربة في التشريع المعاصر] (تولّى تحريره كل من تانيا ماسون-زوان وستيفان هوبي).

ويجري إعداد كتاب يتضمّن ورقات جلسة الباحثين الشباب لعام ٢٠١٠ وسوف يُنشر بدعم من المنظمة الهندية لأبحاث الفضاء.

وأعدّ المعهد، بمقتضى عقد ميرم مع الأمم المتحدة، مواد من أجل الاستعراض السنوي للتطوّرات في ميدان التعاون الدولي وقانون الفضاء بعنوان *Highlights in Space*. ويقدم المعهد تقارير سنوية عن أنشطته إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

واو- ملاحظات ختامية

يتشرف المعهد بالتعاون مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتيها الفرعيتين بشأن مواصلة تطوير قانون الفضاء. والمعهد مستعد، على وجه الخصوص، للمساعدة، عند الاقتضاء، في إجراء الدراسات الأساسية التي يحتاج الأمر إلى أن تنظر فيها اللجنة وتحيط بها علماً. ويسلم المعهد بأن بعض المجالات التي قد تتطلب تنظيماً قانونياً تتضمّن مسائل تقنية وقد تحتاج إلى عمل تحضيرى ربما يستطيع المعهد أن يقوم به لكي تنظر فيه اللجنة.

رابطة القانون الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١]

ألف - معلومات خلفية

تأسست رابطة القانون الدولي في بروكسل، في عام ١٨٧٣، ويقع مقرها الرئيسي في لندن. ويرأس المجلس التنفيذي للرابطة اللورد مانس، وهو قاض في المحكمة العليا بالمملكة المتحدة، ويشغل نيكو شريفير (هولندا) منصب رئيسها الحالي. وتشغل كريستين شينكين (المملكة المتحدة) منصب مدير الدراسات.

أمّا أهداف الرابطة، وفقاً لما ينص عليه نظامها الأساسي، فهي دراسة القانون الدولي، بشقيه العام والخاص، وشرحه وتطويره، وتعزيز فهمه واحترامه. وتتركز أنشطتها في اللجان الدولية التي تعمل بصورة دائمة فيما بين المؤتمرات التي تُعقد مرة كل سنتين والتي عُقد منها ٧٤ مؤتمراً حتى الآن. وتوضع خطط لعقد المؤتمر الخامس والسبعين للرابطة في صوفيا في آب/أغسطس ٢٠١٢.

وأنشئت لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة في نيويورك في عام ١٩٥٨. وتحظى هذه اللجنة، منذ عام ١٩٩٠، بصفة مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولدى لجنتيها الفرعيتين، وتقدم لهما تقارير سنوية.

باء - أنشطة لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي خلال عام ٢٠١٠

١ - الدورة التاسعة والأربعون للجنة الفرعية القانونية

مُثلت لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة برئيسها ومقررها العام ومقرر دورة المؤتمر وبعض أعضائها في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية. وسلّم رئيس اللجنة التابعة للرابطة إلى الدورة تقريراً خطياً يجسّد أنشطة اللجنة خلال عام ٢٠٠٩ والتقدم المحرز فيما يخص المواضيع المختلفة التي عولجت آخذاً في الاعتبار الدورة الرابعة والسبعين لمؤتمر الدورة المخطط لعقدها في آب/أغسطس ٢٠١٠ في لاهاي (انظر الوثيقة A/AC.105/C.2/L.278). وتلى تسليم التقرير عرض شفوي قدّمه رئيس اللجنة وأضاف إليه المقرّر العام آراءه بشأن إعداد قانون نموذجي لتشريعات الفضاء الوطنية.

٢- اجتماع الأمم المتحدة الثالث للخبراء بشأن تعزيز التعليم في مجال قانون الفضاء

شارك خبراء الرابطة في اجتماع الأمم المتحدة الثالث للخبراء بشأن تعزيز التعليم في مجال قانون الفضاء، الذي عُقد في فيينا في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، للنظر في المنهاج التعليمي الخاص بقانون الفضاء الذي يجري وضعه حاليا. وقُدِّم بهذه المناسبة المزيد من التعليقات وأُعقب ذلك عرض مشروع نسخة من المنهاج أعدها مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

٣- الدورة السابعة والأربعون للجنة الفرعية العلمية والتقنية

طُلب إلى أعضاء لجنة الرابطة، بمن فيهم الرئيس والمقرّر العام، الانضمام إلى المجلس الاستشاري الدولي لمشروع تديره جامعة نبراسكا-لينكولن بدعم من مؤسسة العالم الآمن بشأن موضوع "الجوانب القانونية لخطر الأجسام القريبة من الأرض: التصدي والقضايا الدولية ذات الصلة". وقُدِّم ستيفن فريلاندر، عضو لجنة الرابطة، عرضا إيضاحيا فُهماء لذلك المشروع، بما في ذلك توصيات بشأن مختلف المسائل المتضمنة والسبل القانونية الممكنة لمعالجتها، وذلك أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التي عُقدت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٤- محكمة التحكيم الدائمة

دعت محكمة التحكيم الدائمة عددا من أعضاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة للانضمام إلى مجموعة استشارية معنية بتسوية المنازعات في مجال قانون الفضاء، يرأسها فلوستو بوكار، بغية التحقق من الحاجة إلى قواعد اختيارية للتحكيم في المنازعات الناشئة عن الأنشطة الفضائية، ومن ثمّ تطوير تلك القواعد. وتعمل المجموعة دون انقطاع على إعداد تلك القواعد، ويُنظر الآن في مشروعها الأوّلي.

٥- لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة

واصل الفريق الدراسي التابع للرابطة والمعني بمسؤولية المنظمات الدولية العمل في تعاون وثيق بشأن هذا الموضوع مع لجنة القانون الدولي وفريقها الدراسي الذي سيستكمل، في عام ٢٠١١، قراءته الثانية والأخيرة لمشروع مواده. ويتولى الفريق التابع للرابطة، الذي يضم في عضويته كلا من رئيس لجنة قانون الفضاء ومقرّرها، حاليا إعداد تقرير سوف يُرسل إلى المقرّر الخاص للجنة القانون الدولي المعني بهذا الموضوع، جورجيو جايا، بشأن الهواجس التي تساور الرابطة فيما يخص مسائل جوهرية متضمنة في مشروع المواد الحالية التي أعدها لجنة القانون الدولي.

٦ - أنشطة أخرى

كما جرت العادة، شاركت لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة في عمل وأنشطة العديد من المنظمات الأخرى، من بينها المعهد الدولي لقانون الفضاء والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والمعهد الأوروبي لسياسات الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء. كما كانت على اتصال ببعض وكالات الفضاء الوطنية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، دُعي رئيس لجنة الرابطة وعدد من أعضائها، بصفات مختلفة، لتقديم عروض إيضاحية حول موضوع "أدلة من الفضاء" في حلقة عمل نظمتها في لندن معهد لندن للسياسة الفضائية وقانون الفضاء، تحت رعاية وكالة الفضاء الأوروبية. ويثير الموضوع الرئيسي، وهو قيمة البيانات الساتلية في المنازعات الدولية، انشغال الرابطة منذ بضع سنوات.

٧ - مؤتمر رابطة القانون الدولي

عُقد المؤتمر الرابع والسبعون لرابطة القانون الدولي في لاهاي، هولندا، من ١٥ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. وسوف تشكل المواضيع الرئيسية التي يستند إليها التقرير الرابع للجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة والمقدم إلى المؤتمر وجلسات العمل المنبثقة عنه، الجزء الرئيسي من هذا العرض الإيضاحي.

وتحت عنوان "الجوانب القانونية لخصخصة الأنشطة الفضائية واستغلالها تجارياً"، تناول التقرير الرابع الاستشعار عن بُعد وقيمة البيانات الساتلية في المحاكم وتشريعات الفضاء الوطنية ومسائل التسجيل والحطام الفضائي وتسوية المنازعات وآخر التطورات المقترحة لعمل اللجنة في المستقبل.

ومن المتوقع أن يقدم التقرير الخامس والأخير بشأن هذه المواضيع إلى المؤتمر الخامس والسبعين للرابطة الذي سيعقد في صوفيا في عام ٢٠١٢. وستواصل اللجنة، إدراكاً منها لمدى اتساع نطاق ولايتها، عملها التقليدي، أي أن رئيسها سيظل مسؤولاً عن الجزء الأول من التقرير (الذي يتناول الاستشعار عن بُعد والبيانات الساتلية والحطام الفضائي والتسجيل وتسوية المنازعات والمواضيع الجديدة الممكنة)، بينما سيعنى المقرر بالجزء الثاني المتعلق بتشريعات الفضاء الوطنية، بما في ذلك مشروع اقتراح لقانون نموذجي.

وفيما يلي الاقتراحات والاستنتاجات المنبثقة عن مؤتمر الرابطة الرابع والسبعين:

(أ) الاستشعار عن بُعد، وقيمة البيانات الساتلية في المحاكم وفعالية سواتل رصد الأرض في رصد الامتثال للاتفاقات الدولية

تمثلت مسألتان بارزتان وعمليتان فيما يخص تكنولوجيات الاستشعار عن بُعد في قيمة البيانات الساتلية في المحاكم وفعالية سواتل رصد الأرض في رصد الامتثال للاتفاقات الدولية، وخصوصا في مجال القانون البيئي. وذكرت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والقواعد الدولية المنطبقة على حماية طبقة الأوزون كمثالين إيضاحيين. وبالمثل، نُظر في التجربة التي عاشها مؤخرا عضو لجنة الرابطة راي بوردي في المملكة المتحدة، وفي أستراليا في عهد أحدث، كجزء من مشروع بشأن استخدام المعلومات الساتلية (مع إشارة خاصة إلى التصورات والتأثير) (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي www.ucl.ac.uk/laws/environment/satellites). والواقع أن بعض أعضاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة كانوا من بين أعضاء المجلس الاستشاري لذلك المشروع الدولي (في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠)، الذي تنسجم أهدافه إلى حد بعيد مع مواضيع تقوم اللجنة بدراستها.

وارتأى أعضاء لجنة الرابطة أن هناك حاجة إلى حلول عملية لتشجيع على استخدام البيانات الساتلية في المحاكم في المجالات التي تكون فيها الدقة من الأمور الأساسية، كما هي الحال في المنازعات الحدودية. والمشكلة الرئيسية تكمن في الهامش العريض لتفسيرات الخبراء. فعلى عكس الصور الجوية، التي يسهل فيها نسبيا التحقق من التغييرات، فإن بالإمكان التلاعب بالبيانات الساتلية دون إمكانية كشف التغييرات بعد حدوثها. وفي الواقع، فإن غياب معايير دولية متفق عليها في المرحلة الراهنة (يمكن أن توجد أمثلة عليها على المستوى الإقليمي ولكن ليس على المستوى الدولي) يشكّل عقبة أساسية أمام استخدام تلك التكنولوجيات في المحاكم حالياً.

وتزداد المشكلة تفاقماً عندما يتعلق الأمر بتعيين الحدود البرية والمائية على الصعيد الدولي وعندما يرتبط الأمر بقضايا السيادة الشائكة. وفي عدد من الحالات التي بُتت فيها محكمة العدل الدولية وهيئات تحكيم دولية أخرى في السنوات الأخيرة أمثلة واضحة على مدى الصعوبات المرتبطة بهذا الموضوع.

والرأي السائد هو أن ضمان الشفافية لهذه التكنولوجيات يقتضي وجود رقابة صارمة على جميع مراحل جمع البيانات، بدءاً من جمع البيانات الخام وانتهاءً باللحظة التي يُستخدم فيها المنتج النهائي. وذكرت في لاهاي أيضاً إمكانية حفظ "بيانات محتومة" أو تخزين البيانات الأولية في محفوظات. والرأي العام السائد لدى الرابطة هو أن المعايير أو المبادئ التوجيهية الدولية

لتوثيق البيانات الساتلية والآليات الموثوقة لإنتاج الصور الساتلية في المحاكم في مرحلة الأدلة هي من الأمور الأساسية. وبالتالي، فإن التوثيق وبناء القدرات أمران مطلوبان.

أمّا بالنسبة لصحة المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بُعد من الفضاء الخارجي، وهي مسألة كلّف بها مجلسُ الرابطة لجنته المعنية بقانون الفضاء منذ مؤتمر الرابطة الذي عُقد في برلين عام ٢٠٠٤، فقد لوحظ أنّ السياق الدولي الحالي قد اختلف؛ فالأنشطة التجارية في الفضاء تكتسب زخماً باستمرار. والبلدان النامية التي كانت عند اعتماد المبادئ مجرد "دول مستشعرة" أصبحت تشترك الآن على نحو متزايد في الأنشطة الفضائية وتصل إلى التكنولوجيا الجديدة. ومن ثمّ، فقد أصبحت الآن "دولا مستشعرة" أيضاً.

ولعلّ من الممكن توقّع أن يسير استخدام سواتل رصد الأرض على ما يرام عموماً في إطار مختلف السيناريوهات ومجموعات البلدان وأنّ المبادئ الإرشادية لتفسير المبادئ الآتية الذكر إنما تتأتى من ممارسات الدول من العاملين الصناعي والنامي على السواء.

(ب) تشريعات الفضاء الوطنية - قانون نموذجي

تضمّن القسم الثاني من التقرير الرابع مشروع قانون نموذجي (غير ملزم) بشأن تشريعات الفضاء الوطنية أعدّه المقرر العام ونوقش في جلسة عمل اللجنة.

وتعاون لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، بشأن هذا الموضوع، مع الفريق العامل المعني بتشريعات الفضاء الوطنية الذي يعمل في إطار اللجنة الفرعية القانونية ويرأسه إرمغارد ماربو، عضو لجنة الرابطة، والذي تنتهي فترة ولايته في عام ٢٠١١.

وسيُعَمَّم مشروع للقانون النموذجي، ساهم فيه كذلك المعهد الأوروبي لسياسات الفضاء وأعضاء آخرون في لجنة الرابطة، كورقة غرفة اجتماعات أثناء الدورة الخمسين للجنة الفرعية القانونية. وسيُضمّن النص النهائي في التقرير الخامس للجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة المقدم إلى المؤتمر الخامس والسبعين لرابطة القانون الدولي في عام ٢٠١٢.

(ج) الحطام الفضائي من منظور جديد بعد إدراجه في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية كبنء منفرد للمناقشة

يقيّم الرئيس حالياً الردود الواردة من الدول تمشياً مع المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فيما يخص التدابير الداخلية التي تنفّذها الدول لهذا الغرض.

كذلك، تواصل لجنة الرابطة دراسة الصك الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الحطام الفضائي، الذي اعتمد في عام ١٩٩٤، أثناء المؤتمر السادس والستين الذي عُقد في بوينس آيرس، وقُدِّم إلى اللجنة الفرعية القانونية في عام ١٩٩٥.

وتتضمّن المادة ١ من ذلك الصك التعاريف، أو بمعنى أصحّ التوصيفات، لما ينبغي فهمه من "الحطام الفضائي". وهي تخضع للتنقيح حالياً من قِبَل خبراء تقنيين للوقوف على مدى توافقها مع التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا.

وقد استجابت المؤسسات الوطنية في البلدان المختلفة أيضاً لتلك الأسئلة من خلال الاضطلاع بمشايخ بحثية بشأن الجوانب القانونية للحطام الفضائي. ومن هذا المنطلق، تُعدُّ جامعة كولونيا، ألمانيا، وجامعة مكغيل، كندا، دراسة مشتركة بين التخصصات بشأن الحطام الفضائي. وفيما بين ٢٦ و ٣٠ نيسان/أبريل، نُظِّم اجتماع بشأن هذا الموضوع في كولونيا، أداره المقرر العام للجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، وشاركه في رئاسته رام جاخو. وفي نهاية الاجتماع، اعتمد إعلان يوصي، في جملة أمور، بأن تعتمد الدول وتنفّذ، كتشريع وطني في مجال الفضاء، المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأن تتعاون من أجل زيادة الوعي عن طريق الاضطلاع بأنشطتها الفضائية في جو من الشفافية.

كذلك، يعمل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني في الأرجنتين بشأن مشروع في الموضوع نفسه، مع التركيز بصورة خاصة على الحطام الفضائي وسواتل رصد الأرض. ويعمل المشاركون بالتعاون مع اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية في الأرجنتين وجامعتي بوينس آيرس وبلغرانو، وكلتاهما في الأرجنتين، وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة.

ومن بين الأمثلة الأخرى، تولي جامعة ميسيسيبي والمركز الوطني للاستشعار عن بُعد وقانون الجو والفضاء التابع لها اهتماماً خاصاً لهذه المشكلة. وتتسم تلك المشاريع، وعدد من المشاريع الأخرى حول العالم، بأنها ذات طبيعة متعددة التخصصات.

(د) مسائل التسجيل

تتابع لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة حالياً تطوّر قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ بشأن تسجيل الأجسام الفضائية وأوجه تأثيره على الدول والمنظمات الدولية.

(هـ) تسوية المنازعات

إلى جانب إبقاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة مشروع اتفاقية رابطة القانون الدولي بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالأنشطة الفضائية قيد الاستعراض المستمر، فإن بعض أعضائها، بمن فيهم الرئيس والمقرر، أصبحوا يضطلعون بمسؤوليات جديدة في إطار محكمة التحكيم الدائمة وهم أعضاء في فريق استشاري دولي معني بتطوير قواعد اختيارية للتحكيم في المنازعات المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

وقد ظهرت فائدة هذه التجربة الجديدة من حيث رؤية الأمور من منظور مختلف، وخصوصاً فيما يتعلق بالحقيقة التي مفادها أن مشروع اتفاقية الرابطة يتضمن، منذ مرحله الأولى، قسماً عن مشاركة الكيانات الخاصة في الأنشطة الفضائية وإمكانية الاستفادة من الآليات التي يحددها مشروع الاتفاقية والتي تنطبق على المنازعات بين الدول ذات السيادة.

جيم- مواضيع جديدة من أجل العمل المستقبلي للجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي

استعراض اتفاقية القمر

ترى لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة أن من المناسب إجراء استعراض لاتفاق القمر مع التركيز على النظام المنطبق على استكشاف واستغلال موارده الطبيعية. وهناك جوانب لذلك النص تستدعي الاستعراض من أجل مراعاة التكنولوجيات الجديدة الجاري تطويرها. وقد اشتركت اللجنة في مثل ذلك الاستعراض في نيودلهي أثناء مؤتمر الرابطة السبعين في عام ٢٠٠٢.

ويبدو من المستصوب الآن الشروع في نقاش جديد بشأن بعض الجوانب المثيرة للجدل في اتفاق القمر بالنظر إلى انخفاض عدد التصديقات التي حققها حتى الآن. وهناك تغييرات جمّة طرأت على المشهدين الدولي والإقليمي منذ اعتماده في عام ١٩٧٩. وبالفعل، فقد عاد اتفاق القمر ومسائله المعلقة مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام.

الجوانب القانونية للأجسام القريبة من الأرض

تتفق الرابطة على أهمية النظر في الجوانب القانونية للأجسام القريبة من الأرض، وهي مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الفضاء وظلت قيد المناقشة لفترة ما في إطار اللجنة الفرعية

العلمية والتقنية. ويبدو أن الوقت أصبح مناسباً لكي تشرع الرابطة في التفكير في الجوانب القانونية والسياسية الرئيسية لهذا المجال الذي ينطوي على مفاهيم إنسانية واسعة الدلالة.

دال - الاستنتاج

سوف يتناول تقريرُ لجنة قانون الفضاء الخامس (والأخير) إلى مؤتمر الرابطة الخامس والسبعين في ٢٠١٢ المواضيع التالية:

(أ) الاستشعار عن بُعد: تعديلات طفيفة على الاستنتاجات التي توصلت إليها الرابطة في برلين عام ٢٠٠٤ وإشارة خاصة إلى البيانات الساتلية في التقاضي الدولي ومشروع المعايير الدولية؛ وفعالية الاستشعار عن بُعد في رصد الامتثال للقانون الدولي؛

(ب) تشريعات الفضاء الوطنية مع التركيز على اعتماد قانون نموذجي على أساس جلسة عمل للجنة في لاهاي ومتابعتها؛

(ج) تخفيف الحطام الفضائي في ضوء قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢ الذي تؤيد فيه الجمعية المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. استعراض الصك الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الحطام الفضائي الذي وضعته الرابطة واعتمده مؤتمرها السادس والستون وعُقد في بوينس آيرس في عام ١٩٩٤ (موضوع يخضع لاستعراض دائم من قبل اللجنة)؛

(د) تسوية المنازعات المتعلقة بالأنشطة الفضائية. استعراض مشروع اتفاقية الرابطة بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالأنشطة الفضائية الذي يخضع للاستعراض الدائم من قبل لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة. تجربة الصياغة الأخيرة لأعضاء مكتبها وأعضائها في إطار محكمة التحكيم الدائمة؛

(هـ) وجهات نظر أولية بشأن مواصلة دراسة مواضيع جديدة من قبل لجنة الرابطة مع التركيز على مراجعة اتفاق القمر للوقوف على مدى تماثيه مع مقتضيات العصر؛ والجوانب القانونية والسياسية للأجسام القريبة من الأرض مثل المذنبات والكويكبات.

وكان من دواعي سرور الرابطة، كمراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، أن تقدّم التقارير إلى اللجنة الفرعية القانونية عن التقدم الذي يحرزه عملها والنتائج التي يحققها. وسوف تتشرف الرابطة بالنظر في أيّ موضوع آخر قد توّده اللجنة الفرعية القانونية أن تعهد به إليها.

ويمكن الاتصال بأعضاء مكتب لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة على النحو التالي:

Maureen Williams

Chairperson of the ILA Space Law Committee

Professor of Public International Law

Conicet/University of Buenos Aires Migueletes 923

C1426BUK Buenos Aires

Argentina

(+54 11) 4772 3662

:الهاتف/الفاكس

swilliams@derecho.uba.ar 'maureenw777@yahoo.co.uk

:البريد الإلكتروني

أو maureenw@conicet.gov.ar

Stephan Hobe

Rapporteur of the ILA Space Law Committee

Director, Institute of Air and Space Law, University of Cologne

Albertus-Magnus-Platz D-50931, Köln

Germany

(+49 221) 470 4968

:الهاتف

(+49 221) 470 2337

:الفاكس

sekretariat-hobe@uni-koeln.de أو stephan.hobe@uni-koeln.de

:البريد الإلكتروني